



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

عقيل جبر علي المحمداوي*: موقف العراق ازاء اجراءات السياسة التي تحافظ على النمو وتحقق الوقاية من المخاطر المالية والاقتصادية

تقول كرسيتين لاغارد "لا تزال الشمس ساطعة في سماء الاقتصاد العالمي، ولكن مزيداً من الغيوم يبدو في الأفق"

تعد السياسة الاقتصادية بفروعها المتعددة المالية او النقدية او التجارية وغيرها وسيلة من وسائل حكومات الدول نحو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات تأثير معين.

وبطبيعة الحال تشترك معها الموارد البشرية والطبيعية فضلاً عن التوازن في القطاع الاقتصادي الخارجي والاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم التوزيع العادل للمدخلات الفردية.

حينما اجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية الممثلون لأعضاء مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر الماضي كان التفاؤل سائداً بشأن انتعاش الاقتصاد العالمي وفرص اجراء الاصلاحات الضرورية.

وحينما اجتمعوا مرة اخرى في بوينس آيريس في الاسبوع الذي تلاه انصب تركيزهم على السياسات اللازمة لحماية هذا الانتعاش من مخاطر التطورات السلبية وتعزيز النمو في المرحلة القادمة.

الخبر السار ان زخم النمو يزداد قوة شاملاً ثلاث ارباع الاقتصاد العالمي. لكن مؤشرات الانتعاش المتوقعة تشير بانها ستؤول الى متطلبات احترازية وإلى فرض إيقاع التباطؤ في نهاية عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ في نهاية المطاف. مما يعني ان أفق المدى المتوسط ستفرض تحديات على كثير من البلدان وخاصة الاقتصادات المتقدمة. ولذلك، تحتاج البلدان النامية ومنها العراق الى تنفيذ سياسات للوقاية من مخاطر التطورات السلبية وتعزيز الصلابة والقوة الاقتصادية ودعم النمو متوسط الأجل الذي يعود بالنفع على الجميع، لاسيما ولدينا التزامات مالية واقتصادية دولية مع البنك



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

الدولي والنقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية بشأن جدولة تسديد التزامات مديونية الدين العام. ولذلك، نعتقد بأنه حان الوقت المثالي لاتخاذ اجراءات جريئة على مستوى السياسات وتحقيق الاستفادة القصوى من فترة النمو العالمي.

ومن المتوقع ان تشهد الاقتصادات المتقدمة في العامين الحالي والقادم معدلات نمو تتجاوز نموها الممكن على المدى المتوسط والذي لا يزال ليس بالمستوى المطلوب. ومن المتوقع زيادة مستوى النمو والاستدامة في البلدان الصاعدة والنامية ومنها العراق على المدى المتوسط يدعمه تحسن محدود في الآفاق المرتقبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية.

هناك خطوات لها أولويات عملية من المتوقع اتباعها من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية تتمثل بالآتي:

- الابتعاد عن الحمائية (مدمرة، لأنها تفرض أكبر الضغوط على أفقر المستهلكين الذين يشترون الواردات الأرخص نسبياً).

- ان معالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية لا تتم بفرض معوقات تجارية جديدة بل يتعين معالجتها باستخدام الأدوات المالية ومنها تخفيض العجز للوصول بالدين العام الى مسار مستدام، وضرورة تقوية الاستثمار في البنية التحتية وزيادة الإنفاق على التعليم والزراعة والصناعة لتحقيق متطلبات التنمية.

- الوقاية من المخاطر المالية: على المستوى العالمي بلغت ديون الكيانات السيادية والشركات والمؤسسات مستويات مرتفعة غير مسبوقة، واما في العراق فقد تجاوز الدين العام الخارجي والداخلي 100 مليار دولار ومن شأن ذلك ان يخلق مكامن خطر حقيقية على الوضع المالي وربما تصل الى مرحلة أزمة مالية حقيقية.

ويمكن تصور سيناريو ازدياد معدلات التضخم تحدث فيه طفرة غير متوقعة، وازدياد ضيق الأوضاع المالية بشكل مفاجئ. وهذه التغيرات تدفع باتجاه عمليات تصحيح في الاسواق المالية، وهذا ما نجده واضحا في تحسين الاداء والاجتهاد النشط في التعامل مع الأدوات والسياسات المالية في العراق. وهناك مشاعر قلق حقيقية تجاه امكانية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

القدرة على تحمل الدين العام، وانعكاس ذلك على مسار التدفقات الرأسمالية في الاسواق الصاعدة.

ويمكن ان تغتنم البلدان ومنها العراق فرصة زخم النمو الاقتصادي الحالي بأن تبني هوامش أمان في ماليتها العامة، مما يخلق حيزاً للتصرف في فترة الهبوط المتوقعة بحسب متغيرات الوضع الاقتصادية، وتستخدم سياستها الاحترازية الكلية والجزئية بصورة نشطة. اما في الاقتصادات الصاعدة فإن أسعار الصرف المرنة يمكن ان تساعد على تخفيف الصدمات الخارجية. اما في العراق فإن عدم مرونة أسعار الصرف، وهي أقرب للثبات، يؤدي إلى آثار سلبية وهذا ما لمسناه في أزمة انخفاض أسعار بيع النفط وما تعرض له العراق من صدمات اقتصادية ومالية قوية اثرت بشكل مباشر على واقع الموازنة العامة الاتحادية وتعطل المشاريع الاستثمارية والتنموية.

- تعجيل الاصلاحات الاقتصادية: يمكن تنفيذ هذه الاصلاحات بشكل كبير وبسهولة كلما كانت الاقتصادات في صحة أفضل، وبعبارة اخرى فإن الوقت الحالي وقت مناسب لتعجيل الاصلاحات ويجب ان تستهدف اسواق وقطاعات العمل الأساسية.

- تقليل فجوة المهارات: أصبح تقليص فجوة المهارات اهم في وقتنا الحالي من أي وقت مضى لان الثورة الرقمية والتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي بدأت تحدث تحولات في أماكن العمل وفي الصناعات. وتشير تقديرات مكنزي العالمي الى ان 375 مليون عامل بمعدل 14% من العمالة العالمية قد يكونون مهددين بفقدان وظائفهم مع حلول عام 2030. ويبدو أنه بإمكاننا الجزم أن الامر سيتطلب تحركاً على مستوى الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

- توثيق التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية النافعة: ينبغي تكثيف الجهود لعقد الاتفاقيات على أساس المصالح المتبادلة وجذب الاستثمار الذي يزيد من حركة ودورة رؤوس الأموال التي تحقق الاستقرار المالي والعمل على تخفيف حجم المخاطر المالية والاقتصادية المتوقعة ومنها مخاطر ازدياد الدين العام والمخاطر المتأتبة من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لذا نعتقد ان هناك متطلبات أساسية للوقاية من المخاطر المالية والاقتصادية في العراق:



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

- التحديد الدقيق لاتباع الموديل/النموذج الاقتصادي العراقي المناسب، وهذه مسألة مهمة جداً، وفقاً لإمكانيات وقدرات العراق وموقعه الجيواقتصادي والجيوسياسي. وكذلك ضرورة خلق دائرة مختصة بإدارة المخاطر والازمات تضطلع بالدور الاستشاري للإدارة العليا في جميع مؤسسات الدولة سواء في القطاع العام والقطاع الخاص لتصبح قرارات مُتخذ القرار أكثر دقة وصواباً، والابتعاد عن القرارات المبنية على اللجان غير التخصصية وغير المدروسة.
- اخضاع الخطط والاستراتيجيات الى الرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية واثبات مرجعيتها المؤسساتية الحقيقية لتحقيق الرقابة الفاعلة والتنفيذ والتقييم والتقويم بشكل واقعي ومدروس وملمس.
- ونعتقد ان انفراج تفاقم الازمات المالية والاقتصادية في العراق يتم ابتداءً بتغيير بعض القائمين على ادارة هذا الملف وتحييده وطنياً وتعزيزه بشخصيات مالية طموحة ومتمكنة فضلاً عن الشخصيات الاقتصادية الخبيرة التي تمتلك القدرة والإمكانية من واقع ممارسة مهنية وعلمية ليس فقط على المستوى المحلي بل الدولي ومعرفة تقنية وإلكترونية، اذ يعد ملف كفاءة ادارة وقيادة الملف المالي الاقتصادي حيويًا واستراتيجيًا ويؤثر بشكل مباشر على هيكلية الاقتصاد العراقي ويعيد بناء البنى التحتية لتأهيل القطاعات الزراعية والصناعية الوطنية.
- ضرورة احالة مسك ملف مديونية الدين العام إلى فريق عمل خبير ومتخصص مالياً ومحاسبياً وقانونياً وبشكل مستقل عن الموازنة الاتحادية، وإخضاعه بشكل مكثف لهيئات ديوان الرقابة الداخلية والخارجية والعمل على جدولة الدين العام وتحليل اعمار الديون بشفافية ومهنية وبمسؤولية.
- وكذلك ضرورة تغيير واقع الرؤية والثقافة الاستثمارية وتشخيص واقع المخاطر الاستثمارية تشخيصاً دقيقاً في العراق، ويتطلب التخطيط والعمل الجاد المتخصص لتهيئة متطلبات البيئة الاستثمارية والعمل على دراسة المخاطر الاستثمارية وخلق حوافز حقيقية لسوق استثماري يعمل على جذب الاستثمارات ورأس المال الاجنبي، وتشجيع النمو الاقتصادي الذي يقتسم ثماره الجميع.

(*) باحث مالي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة

إلى المصدر. 3 تموز 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>